

مرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٨
بإصدار قانون
تسجيل السفن وتحديد شروط السلامة

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين ،
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى الامر الاميرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ ،
وبناء على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطنى ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتى

المادة الاولى

يعمل بقانون تسجيل السفن وتحديد شروط السلامة ، المرافق لهذا القانون ، ويبلغى كل ما يتعارض مع أحكامه .

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ احكام هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٩ وينشر فى
الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر بقصر الرفاع
بتاريخ ١٠ رمضان ١٣٩٨هـ
الموافق ١٤ أغسطس ١٩٧٨م

قانون بشأن تسجيل السفن وتحديد شروط السلامة

الفصل الاول

تسجيل السفن

مادة - ١ -

١ - لا يجوز لاية سفينة تبلغ حمولتها الاجمالية مائة وخمسين طنا فأكثر أن تسير تحت العلم البحريني ما لم تكن مسجلة وفقا لاحكام هذا القانون .

٢ - وكل سفينة يوجب القانون تسجيلها ولا يتم تسجيلها لا تعتبر سفينة بحرينية ، ويجوز احتجازها الى أن يقدم ربانها شهادة تسجيلها . فاذا أبحرت تحت العلم البحريني دون أن تكون مسجلة كسفينة بحرينية كان للدولة الحق في مصادرتها اداريا بمقتضى القانون .

مادة - ٢ -

تختص ادارة الموانئ بتسجيل السفن ، وينشأ فيها مكتب خاص أو أكثر للتسجيل يعد فيه سجل خاص يسمى سجل السفن وترقم صحائف السجل ويوضع على كل منها خاتم مكتب التسجيل ، وتخصص لكل سفينة صحيفة في السجل المذكور تدون فيها البيانات الخاصة بها ويكون رقمها هو رقم تسجيل السفينة .

مادة - ٣ -

يمسك مكتب التسجيل دفترا يسمى « دفتر الطلبات » يثبت فيه طلبات التسجيل والمستندات المؤيدة لها بأرقام متتالية حسب الترتيب الزمني لورودها ، ويسلم طالب التسجيل ايصالا يذكر فيه رقم القيد وتاريخه وساعته والمستندات المقدمة مع الطلب .

مادة - ٤ -

١ - يكون تسجيل السفينة بناء على طلب يقدم من المالك الى مكتب التسجيل . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :-

- أ - اسم السفينة الحالي وأسمائها السابقة ، ولا يجوز أن تحمل السفينة اسم سفينة أخرى مسجلة .
- ب - ميناء التسجيل .
- ج - تاريخ ومكان انشاء السفينة ، أو اقرار من مقدم الطلب بعدم معرفته تاريخ بناء السفينة أو مكان انشائها .
- د - سبب اكتساب الملكية .
- هـ - نوع السفينة ونوع المحرك وقوته .
- و - أبعاد السفينة طولاً وعرضاً وعمقاً .

- ز - حمولة السفينة الاجمالية والصافية .
- ح - اسم ولقب ومهنة وموطن وجنسية المالك أو المالكين على الشيوخ مع بيان حصة كل منهم .
- ط - اسم المجهز ولقبه ومهنته وجنسيته وموطنه .
- ى - اسم الربان وجنسيته وموطنه ومؤهلته .
- ك - الحقوق العينية المترتبة على السفينة .
- ل - الحجوز التي وقعت على السفينة .

٢ - وعلى طالب التسجيل أن يرفق بالطلب جميع المستندات والوثائق اللازمة لاثبات صحة البيانات المتقدمة وعلى الاخص ملكيته للسفينة وجنسيته وعقد تأسيس الشركة أو صورة رسمية منه اذا كان المالك شركة ، وعليه أن يقدم شهادة شطب السفينة من سجل السفن الاجنبى الذى كانت مقيدة فيه . ويحتفظ مكتب التسجيل بأصول المستندات والوثائق المقدمة أو بصورة رسمية منها .

٣ - وعلى طالب التسجيل أن يرفق بالطلب شهادة بموافقة ادارة الموانئ على اسم السفينة . ولا يجوز تغيير اسم السفينة الا بموافقة ادارة الموانئ .

مادة - ٥ -

اذا اكتسبت ملكية السفينة خارج الدولة جاز لتفصل دولة البحرين بناء على طلب المالك أن يمنح السفينة بعد الاطلاع على مستندات الملكية شهادة مؤقتة تخولها حق رفع العلم البحرى للقيام برحلة مباشرة الى أحد موانئ دولة البحرين .

مادة - ٦ -

- ١ - عند اتمام التسجيل يصدر مكتب التسجيل شهادة تسجيل تشتمل على جميع البيانات المدونة فى الصحيفة المخصصة للسفينة فى السجل . ولا تسلم هذه الشهادة الى مالك السفينة الا بعد أن يقوم بتنفيذ الاجراءات الآتية :-
 - أ - كتابة اسم السفينة على مقدمتها من الجانبين باللغة العربية وبالحروف اللاتينية على مكان ظاهر منها وبلون مختلف عن لون السفينة .
 - ب - كتابة اسم السفينة وبلد تسجيلها بذات الحروف على مؤخرتها .
 - ج - حفر رقم تسجيل السفينة وحمولتها الصافية المسجلة على كمرها الرئيسى .
 - د - حفر غاطس السفينة بمقياس الاقدام وأرقام واضحة على مقدمتها ومؤخرتها .
- ٢ - واذا فقدت هذه الشهادة أو هلكت يصدر مكتب التسجيل شهادة بدلا منها بعد التثبت من فقدانها أو هلاكها .

مادة - ٧ -

- ١ - اذا انتقلت ملكية السفينة المسجلة أو حصة منها وجب على المالك الجديد أن يقدم طلبا للتأشير بنقل الملكية فى السجل ، ويشتمل الطلب على البيانات الآتية :-
 - أ - أسم السفينة ورقم تسجيلها .

- ب - اسم ولقب ومهنة وجنسية كل من المالك السابق والمالك الجديد .
 - ج - سبب انتقال الملكية والتمن في حالة البيع .
 - د - الشروط الخاصة الواردة بسند انتقال الملكية .
- ٢ - ويجب أن ترفق بالطلب المستندات المؤيدة للبيانات المذكورة .
- ٣ - وعلى مكتب التسجيل أن يتحقق من شخصية ذوى الشأن وأهليتهم .
- ٤ - وتسرى الاحكام المتقدمة على انشاء أو نقل أو تعديل أى حق عينى على السفينة .

مادة - ٨ -

على مالك السفينة أو ورثته في حالة وفاته أو مجهزها أو ربانها أن يبلغ مكتب التسجيل فوراً بالكتابة بكل تعديل يطرأ على البيانات الواردة في السجل . ويجب تقديم طلب التعديل مرفقاً به المستندات المؤيدة له خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حصول التعديل ، ويدون المكتب مضمون التعديل في صحيفة السفينة بالسجل ، ويلزم تقديم شهادة التسجيل مع طلب التعديل للتأشير عليها بما يفيد حصوله إذا ما كان التعديل قد تم أثناء وجود السفينة في دولة البحرين . أما إذا كان قد تم أثناء غياب السفينة عن ميناء التسجيل فيكون عليه تقديم الشهادة فور وصول السفينة الى ذلك الميناء .

مادة - ٩ -

- ١ - يجب التأشير في صحيفة التسجيل بكل دعوى يكون موضوعها حقاً على السفينة واجب الشهر قانوناً ، وعلى قسم كتاب المحكمة اخطار مكتب التسجيل فوراً باقامة الدعوى المذكورة لاجراء ذلك التأشير .
- ٢ - وكذلك يجب التأشير في صحيفة التسجيل بالحكم الصادر في الدعاوى المشار اليها في الفقرة السابقة ، وعلى قسم كتاب المحكمة اخطار مكتب التسجيل بالحكم .

مادة - ١٠ -

- ١ - يشطب التسجيل اذا هلكت السفينة أو فقدت جنسية دولة البحرين أو صدر حكم بالشطب حائز قوة الشيء المقضى . وفي هذه الحالات يجب على مالك السفينة أو المجهز أو الربان ابلاغ مكتب التسجيل فوراً بذلك واعادة شهادة التسجيل الى مكتب التسجيل اذا كان ذلك ممكناً . واذا حدثت أى من هذه الحالات في الخارج سلمت شهادة التسجيل الى أقرب قنصلية بحرينية أو أية قنصلية أخرى تمثل دولة البحرين في حالة عدم وجود قنصلية بحرينية .
- ٢ - وتشطب القيود الخاصة بالحقوق والدعاوى بناء على اتفاق ذوى الشأن ، أو بمقتضى حكم حائز لقوة الشيء المقضى ، وفي هذه الحالة الاخيرة يجب على قسم كتاب المحكمة أن يخطر مكتب التسجيل فوراً لاجراء الشطب .

مادة - ١١ -

- ١ - اذا كان الشطب ناشئاً عن واقعة أو تصرف قانونى وجب على ذوى الشأن تقديم طلب الشطب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الواقعة أو التصرف ، ويذكر في الطلب البيانات الآتية :-

- أ - اسم طالب الشطب ولقبه ومهنته وجنسيته وموطنه .
ب - اسم السفينة ورقم تسجيلها .
ج - الحق أو البيان المطلوب شطبه .
د - سبب الشطب والمستندات المؤيدة له .
- ٢ - ويؤشر بالشطب على شهادة التسجيل ويمنح مكتب التسجيل شهادة تفيد حصول الشطب .

مادة - ١٢ -

- ١ - يقوم مكتب التسجيل بشطب تسجيل السفينة في حالة عدم مراعاة الاشتراطات الواجب توافرها في البحارة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين والربان أو الاشتراطات الخاصة بالطلاب البحريين .
٢ - وتعين هذه الاشتراطات بقرار من مجلس الوزراء .

مادة - ١٣ -

- كل تصرف قانوني أو واقعة أو حكم يترتب عليه انشاء أو نقل أو تعديل أو انقضاء حق عيني على سفينة مسجلة وكل تصرف يوجب القانون شهره لا يكون نافذا بين ذوى الشأن أو بالنسبة الى الغير الا اذا تم تسجيله في سجل السفن . ولذوى الشأن الحق في طلب التسجيل . واذا امتنع أحدهم جاز رفع الامر الى المحكمة لتأمر به .

مادة - ١٤ -

- تكون مرتبة التسجيل حسب أسبقية القيد في دفتر الطلبات .

مادة - ١٥ -

- لا يجوز استعمال شهادة التسجيل الا لتسيير السفينة في ملاحه مشروعة ، ولا يجوز التنازل عنها أو حبسها لى سبب أو دين مهما كان نوعه .

مادة - ١٦ -

- لكل شخص أن يطلب من مكتب التسجيل إعطاءه ملخصا من البيانات الواردة في صحيفة تسجيل السفينة أو المستندات المحفوظة في المكتب .

مادة - ١٧ -

- تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد الوطنى بعد موافقة مجلس الوزراء الرسوم التى تحصل على تسجيل السفينة وتعديل البيانات والشطب والشهادات والملخصات المستخرجة من السجل أو المستندات .

الفصل الثانى

السلامة

مادة - ١٨ -

- ١ - لا يجوز لاية سفينة مسجلة في دولة البحرين أن تسير فى البحر الا اذا حصلت على ترخيص ملاحه يمنح لها طبقا للاحكام الواردة فى هذا الفصل .

- ٢ - فاذا كانت سفينة ركاب وجب أن تحصل أيضا على شهادة ركاب تحدد عدد ركاب كل درجة ونوع الرحلة طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد الوطنى .
- ٣ - كما يجب أن تحصل السفينة على شهادة سلامة أو شهادة معدات السلامة على حسب الحالة طبقا لاحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بسلامة الارواح فى البحار وخطوط الشحن والقواعد التي ينص عليها هذا القانون .

مادة - ١٩ -

يمنح اعتمادا على شهادات شركات الاشراف البحرى المعتمدة ترخيص الملاحة وشهادة الركاب وشهادة السلامة وشهادة معدات السلامة بناء على طلب يقدم الى ادارة الموانئ ، وتحدد بقرار من الوزير المختص البيانات التي يجب ذكرها فى الطلب والاوراق التي ترفق به .

مادة - ٢٠ -

- ١ - لا تمنح الوثائق المشار اليها فى المادة السابقة الا بعد معاينة السفينة والتحقق من أنه يتوفر فى كل جزء من اجزائها جميع الشروط المقررة بهذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه .
- ٢ - ويحدد ترخيص الملاحة الحد الاقصى لعدد الاشخاص الذين يجوز للسفينة نقلهم .
- ٣ - وتحصل المعاينة السابقة على منح أى ترخيص أو شهادة بموانئ دولة البحرين بمعرفة خبراء ادارة الموانئ أو خبراء شركات الاشراف البحرى المعتمدة ، كما يجوز - بناء على طلب صاحب الشأن - أن تحصل المعاينة على نفقته فى ميناء أجنبى .

٤ - واذا كانت السفينة مقيدة لدى احدى هيئات الاشراف أعفيت من كل معاينة جديدة فيما يتعلق بأجزاء السفينة التي كانت محل لرقابة هذه الهيئة .

٥ - وتعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد الوطنى شركات الاشراف البحرى التي تكون شهاداتها معتمدة فى دولة البحرين فيما يختص بتعيين درجة السفن وتحديد صلاحية الجسم والآلات المسيرة وكذلك تحديد خطوط الشحن، وشهادات السلامة وتكون كل هذه الشهادات على نفقة المالك أو صاحب السفينة .

مادة - ٢١ -

- ١ - يكون ترخيص الملاحة سارى المفعول لمدة سنة قابلة للتجديد وفى جميع الاحوال يجب أن تظل شروط منح الترخيص متوافرة فى السفينة .
- ٢ - ويقدم طلب التجديد بالكيفية وفى المواعيد التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد الوطنى .
- ٣ - واذا حدث خلال مدة الترخيص أن أصيبت السفينة بتلف من شأنه أن يعرضها للخطر أو اجريت فيها تغييرات جوهرية وجب على الربان اخطار ادارة الموانئ فوراً لتأمر بوقف العمل بترخيص الملاحة وشهادة الركاب وشهادة السلامة وشهادة معدات السلامة . ولا يجوز اعادة العمل بها الا بعد اجراء معاينة جديدة .
- ٤ - واذا انتهت مدة الترخيص أثناء الرحلة امتد مفعوله بحكم القانون الى أن تدخل السفينة فى أول ميناء فى دولة

البحرين أو أول ميناء فيه قنصل للدولة أو قنصل سفارة الدولة التي تمثل دولة البحرين • ولا تمتد مدة الترخيص على أية حال لاكثر من ثلاثين يوما •

مادة - ٢٢ -

يجوز اجراء معاينة السفينة والحصول على ترخيص الملاحة في ميناء أجنبي ، ويقوم بالمعاينة قنصل دولة البحرين أو قنصل سفارة الدولة التي تمثل دولة البحرين بالاستعانة بأحدى هيئات الاشراف المعترف بها ان وجدت • فإذا لم يوجد قنصل لدولة البحرين أو لم توجد هيئة اشراف جاز أن تقوم بالمعاينة ومنح الترخيص الادارة البحرية المختصة في الميناء المذكور ، ويقدم الترخيص الذي تمنحه هذه الادارة بمجرد وصول السفينة الى أول ميناء في دولة البحرين الى ادارة الموانئ لاعتماده •

مادة - ٢٣ -

يجوز في حالة الضرورة لادارة الموانئ أو لقنصل دولة البحرين أو لقنصل سفارة الدولة التي تمثل دولة البحرين في الخارج منح السفينة ترخيصا مؤقتا بالملاحة للقيام برحلة معينة •

مادة - ٢٤ -

- ١ - لا يجوز لسفينة أجنبية أن تبحر من أحد موانئ دولة البحرين أو أن تدير في بحرها الاقليمي الا اذا توافرت فيها شروط السلامة طبقا لاحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بسلامة الارواح في البحار وخطوط الشحن •
- ٢ - ولا يجوز لسفينة ركاب أجنبية أن تنقل من ميناء دولة البحرين ركابا دون أن تكون حاصلة على شهادة ركاب •

مادة - ٢٥ -

- ١ - لادارة الموانئ في كل وقت حق الرقابة والتفتيش على السفن التي توجد في البحر الاقليمي لدولة البحرين سواء في ذلك السفن التي تتمتع بجنسية دولة البحرين أو السفن الاجنبية •
- ٢ - وتشمل هذه الرقابة - فيما يتعلق بالسفن المتمتعة بجنسية دولة البحرين - التحقق من تسجيل السفينة وحصولها على ترخيص الملاحة وشهادة سلامة أو معدات السلامة وشهادة ركاب كما يتم التحقق من صلاحية الآلات والمرجل للعمل وصيانتها وتوافر الشروط القانونية في عدد الملاحين ومؤهلاتهم ومراعاة العدد المسموح به من المسافرين وكفاية أدوات النجاة والانقاذ ومراعاة خطوط الشحن والاصول الفنية لشحن البضائع في السفينة أو على سطحها •
- ٣ - وتشمل الرقابة - فيما يتعلق بالسفينة الاجنبية - التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والمتعلقة بسلامة الارواح في البحار وخطوط الشحن وغيرها من الاتفاقيات الدولية •
- ٤ - وتشمل الرقابة فيما يتعلق بسفن الحجاج التحقق من أن الاشتراطات الخاصة بنقل الحجاج قد روعيت •

مادة - ٢٦ -

يجب أن تتوافر في كل سفينة خدمة طبية وصحية وفقا للقرارات واللوائح الخاصة بذلك •

مادة - ٢٧ -

لمدير ادارة الموانىء أو من يقوم مقامه فى الميناء الذى توجد فيه السفينة أن يأمر بمنعها من السفر اذا لم تتوافر فيها الشروط المبينة فى المواد السابقة وله أن يأمر بالغاء المنع والتصريح للسفينة بالسفر .

مادة - ٢٨ -

- ١ - يجب أن توجد فى كل سفينة مسجلة فى دولة البحرين شهادة التسجيل وترخيص الملاحة وشهادة السلامة ودفتر اليومية ودفتر الآلات ودفتر البحارة واجازات المؤهلات الخاصة بالربان وضباط الملاحة والمهندسين البحريين وضباط اللاسلكى والبحارة والتصريح بالسفر وبيان شحن السفينة مؤشرا عليه من مكتب الجمرک وشهادة صحية من الدوائر الصحية وايصال بدفع رسوم الموانىء ونسخة من هذا القانون ومن القانون البحرى .
- ٢ - أما بالنسبة للسفن المعدة للصيد فيجب أن توجد فيها فضلا عن الشهادات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة التراخيص المتعلقة بالصيد .

مادة - ٢٩ -

لمندوبى ادارة الموانىء ولقناصل دولة البحرين أو قناصل سفارات الدول التى تمثل دولة البحرين فى الخارج حق الصعود الى السفن للتفتيش عليها والتحقق من توافر الشروط ووجود الوثائق التى يتطلبها القانون ، ولهم حق الاطلاع على الوثائق المذكورة . وتدون أعمالهم فى محاضر تودع لدى السلطات المختصة وتسجل فى دفتر اليومية الخاص بالسفينة .

مادة - ٣٠ -

- ١ - القرارات الصادرة برفض منح ترخيص الملاحة أو شهادة السلامة أو شهادة الركاب أو بمنع السفينة من السفر أو بالغاء هذا المنع يجب أن تكون مسببة . وتبلغ قرارات الرفض الى الطالب ، كما يبلغ قرار منع السفر أو التصريح به الى الربان فور صدورهما .
- ٢ - ويجوز لذوى الشأن التظلم من القرارات المذكورة الى الوزير المختص أو من يندبه لذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغ القرار . ويجب أن يبت فى التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه وذلك بعد أخذ رأى الجهات التى اصدرت القرار والا اعتبر التظلم مقبولا موضوعا .

الفصل الثالث

الجـزاءات

مادة - ٣١ -

- ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من سير سفينة تحت العلم البحرى دون أن تكون مسجلة وفقا لاحكام هذا القانون .
- ٢ - ويجوز للمحكمة أن تأمر بمصادرة السفينة .

مادة - ٣٢ -

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين :-

١ - كل من يقوم بتسيير السفينة دون الحصول على ترخيص الملاحة أو شهادة السلامة وكذلك شهادة معدات السلامة وشهادة الركاب في حالة وجودهما .

٢ - مجهز وربان السفينة اذا أبحرت السفينة رغم صدور قرار بمنعها من السفر .

٣ - كل من قام بتسيير سفينة بمقتضى شهادات أو تراخيص بطل مفعولها .

مادة - ٣٣ -

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تجاوز مائتي دينار أو باحدى هاتين العقوبتين :-

١ - مالك السفينة الذى لا يطلب قيد التعديلات وفقا لما ورد بالمادة الثامنة من هذا القانون .

٢ - مالك السفينة الذى لا يطلب شطب التسجيل فى الاحوال المذكورة فى المادتين ١٠ ، ١١ من هذا القانون .

٣ - الربان الذى لا يخطر ادارة الموانئ بالتلف أو التغيير المنصوص عليه فى المادة ٢١ من هذا القانون .

٤ - ربان السفينة التى لا توجد بها الاوراق والوثائق المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من هذا القانون .

٥ - كل من أخفى أو شوه أو طمس أو محا أى بيان من البيانات المنصوص عليها فى المادة (٤) الا اذا كان ذلك بقصد

التخلص من الوقوع فى أسر العدو وهذا مع عدم الاخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

مادة - ٣٤ -

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين :-

١ - كل من يخالف اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون .

٢ - كل من يعرقل عمل الموظفين المكلفين أو الخبراء المنتدبين من قبل ادارة الجمارك أو الموانئ .

٣ - مجهز السفينة وربانها اذا لم تتوافر فى السفينة الخدمات الطبية والصحية المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من هذا القانون .

مادة - ٣٥ -

يلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من احكام .

مادة - ٣٦ -

يصدر وزير المالية والاقتصاد الوطنى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .